**الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2012**

**وآفاق الاقتصاد الوطني سنة 2015**

**ندوة صحفية للسيد أحمد لحليمي العلمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

الدار البيضاء: 15 فبراير 2012

**مذكرة إخبارية**

**الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2011 و 2012**

* يقدر نمو الاقتصاد الوطني ب % 4,8 سنة 2011 ويتوقع أن يبلغ %4,1 سنة2012 ،
* انخفاض جديد للقيمة المضافة للقطاع الأولي ب %2,2 سنة 2012، بعد الارتفاع ب %5 سنة 2011،
* تعزيز المنحى التصاعدي لنمو الأنشطة غير الفلاحية، لتنتقل من %4,4 سنة 2010 إلى %4,6 سنة2011 و %4,9 سنة2012 ،
* التحكم في زيادة المستوى العام للأسعار الداخلية، رغم ارتفاع أسعار المواد المستوردة، لينتقل معدل التضخم من %0,7 سنة2010 إلى %1,3 سنة 2011 و %2,1 سنة 2012،
* تدهور متزايد للقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، حيث سينتقل عجز حساب الادخار- الاستثمار من %4,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى %6,7 سنة 2011 و%7,1 سنة 2012.

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2012 مراجعة للتوقعات الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يونيو سنة 2011. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2011 وبمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2012 وتأثيرها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية لسنتي 2011 و2012، على تطورات المحيط الدولي ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط والمؤسسات العمومية والمالية الأخرى[[1]](#footnote-1) خلال النصف الثاني من سنة 2011.

كما يرتكز إعداد هذه التوقعات الاقتصادية خلال سنة 2012، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، اعتمادا على حجم التساقطات المطرية المسجلة نهاية شهر يناير وعلى توزيعها الزمني والجغرافي. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد هذه التوقعات على المعطيات المعلنة في مشروع القانون المالي لسنة 2012، خاصة نفقات الاستثمار ونفقات أجور الموظفين ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

1. **المحيط الدولي**

تبين التوقعات الصادرة عن المنظمات الدولية[[2]](#footnote-2) خلال شهر يناير أن الاقتصاد العالمي يجتاز مرحلة صعبة، حيث تمت مراجعة النمو الاقتصادي نحو الانخفاض، لتنتقل وتيرته من %3,8 سنة 2011 إلى %3,3 سنة 2012، عوض %4,5 المتوقعة خلال ربيع سنة 2011. ويعزى هذا التراجع، أساسا، إلى تداعيات الأزمة التي تمر منها منطقة اليورو وتراجع اقتصاديات الدول الصاعدة.

وهكذا، ستعرف منطقة اليورو خلال سنة 2012، مرحلة ركود جديدة، حيث ستسجل اقتصادياتها وتيرة نمو سالبة بحوالي %-0,5 عوض %1,6 المسجلة سنة 2011. ويعزى هذا الركود إلى تفاقم صعوبات الدين السيادي في بعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو وإلى مخاطر انتقال تأثيراتها إلى اقتصاديات أخرى في المنطقة.

كما سيؤدي هذا الركود الاقتصادي إلى انخفاض الطلب الأوروبي الموجه نحو الدول الصاعدة والنامية. وهكذاّ، وأخذا بعين الاعتبار لمعدل تضخم يصل إلى 7%، ستعرف اقتصاديات هذه الدول تراجعا طفيفا في وتيرة نموها، لتنتقل من %6,2 سنة 2011 إلى %5,4 سنة 2012.

ومن جهته، سيواصل الاقتصاد الأمريكي نموه بوتيرة معتدلة ستصل إلى %1,8 سنة 2012. غير أن هذا التحسن الطفيف سيتأثر بالقيود المالية والانتعاش البطيء لسوق العقار واعتدال الطلب الخاص. وبالموازاة مع ذلك، سيستعيد الاقتصاد الياباني حيويته خلال سنة 2012، لتصل وتيرة نموه إلى %1,7 بعد انخفاض ب %0,9 سنة 2011. ويعزى هذا التطور، خاصة، إلى زيادة الاستثمارات الموجهة نحو إعادة الإعمار[[3]](#footnote-3) وإلى الانتعاش الطفيف للصادرات، وذلك رغم تباطؤ الطلب الخارجي وتحسن العملة اليابانية في سوق الصرف.

وفيما يتعلق بتطور أسعار المواد الأولية ورغم اعتدال الطلب العالمي، سيستقر متوسط سعر النفط الخام في مستويات مرتفعة، ليصل إلى 99 دولارا للبرميل سنة 2012 عوض 104,2 دولارا للبرميل سنة 2011. غير أن تقلبات الاحتياطي من النفط، نتيجة الاضطرابات الجيوستراتيجية والسياسية التي ميزت بداية سنة 2012، ستشكل مصدر قلق للدول المستوردة وللاقتصاد العالمي.

ومن جهته، سيسجل متوسط سعر المنتجات غير الطاقية، انخفاضا ب %14 سنة 2012، بعد الارتفاعات المتتالية ب %26,3 و%17,7 خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي.

1. **الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011 و2012**
   1. **تقدير تطور النمو الاقتصادي لسنة 2011**

عرف الاقتصاد الوطني، خلال سنة2011 نموا ب%4,8 عوض %3,7 سنة 2010. رغم إكراهات المحيط الدولي، مكنت الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، خلال النصف الأول من سنة 2011، خاصة المراجعة نحو الارتفاع لنفقات دعم أسعار الاستهلاك والزيادات في الأجور، من مواجهة التباطؤ غير المرتقب لبعض الأنشطة الاقتصادية كأنشطة المعادن والصناعات التحويلية وكذا تراجع أنشطة القطاع السياحي، خاصة الفنادق والمطاعم.

وهكذا سجل الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2011، وتيرة نمو تفوق تلك المسجلة سنة 2010، حيث أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي بلغ%5 خلال الفصل الأول و%4,2 خلال الفصل الثاني و%4,8 خلال الفصل الثالث، في حين تقدر وتيرة نموه خلال الفصل الرابع[[4]](#footnote-4) ب %4,7.

وإجمالا، عرفت الأنشطة غير الفلاحية خلال سنة 2011 نموا ب %4,7 وهي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2010. ويعزى هذا التطور إلى دينامية قطاعات البريد والاتصالات والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. وبالمقابل عرفت الصناعات التحويلية تحسنا طفيفا، في حين سجل قطاع المعادن تباطؤا ملحوظا مقارنة بالنتائج الجيدة التي عرفتها أنشطته خلال سنة 2010.

وفيما يتعلق بالقطاع الأولي، سجل الموسم الفلاحي 2010-2011، إنتاجا للحبوب بلغ 84 مليون قنطار، بزيادة 12% مقارنة بسنة 2010. وسجلت المكونات الأخرى للقطاع الفلاحي وتربية الماشية، نتائج جيدة، نتيجة التساقطات المطرية الكافية التي عرفها هذا الموسم الفلاحي. غير أن قطاع الصيد البحري عرف خلال سنة 2011 بعض الصعوبات، ليسجل بذلك نمو متواضعا. وهكذا، عرفت القيمة المضافة لأنشطة القطاع الأولي، خلال سنة 2011، ارتفاعا ب%5 عوض انخفاض ب%2,1 سنة 2010، مساهمة بذلك ب 0,7نقطة في النمو.

ومن جهة الطلب، أدى التحكم في تطور أسعار الاستهلاك في حدود %0,9 إلى تحسن القدرة الشرائية للأسر وإلى تشجيع الطلب الداخلي، خاصة استهلاك الأسر الذي سجل حجمه نموا ب %6,5 سنة 2011 عوض 2,2% سنة 2010، مساهما ب 3,7 نقط في نمو الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,3 نقطة سنة 2010، في حين بلغت مساهمة استهلاك الإدارات العمومية0,3 نقطة في النمو خلال سنة 2011. ومن جهته، عرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب %4,5، لتصل مساهمته إلى 1,4 نقطة في النمو الاقتصادي، وعرف التغير في المخزون خلال سنة 2011، تراجعا ليسجل مساهمة سالبة في النمو بحوالي 0,6 نقطة.

وتميزت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، بتطور حجم الصادرات بوتيرة تفوق تلك التي سجلتها الواردات، حيث ارتفعت الصادرات ب %7,8 سنة 2011 مقابل زيادة الواردات ب %6. وهكذا سجل صافي الطلب الخارجي خلال سنة 2011، مساهمة منعدمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بعد المساهمة مهمة بلغت 3,4 نقط سنة 2010.

غير أنه، وأخذا بعين الاعتبار لتطور الأسعار، عرفت المبادلات الخارجية تفاقما في عجز الموارد، لينتقل من %10,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى %13,8 سنة 2011.  وسجلت قيمة الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب %10,6، في حين عرفت الواردات زيادة ب %15,8، ويعزى ذلك أساسا، إلى دينامية الطلب الداخلي وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وعلى مستوى تمویل الاقتصاد، أدى ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بوتیرة تفوق وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي، إلى تراجع الادخار الداخلي ب 2,2 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ليستقر في حوالي%23 سنة 2011 عوض %25,2 سنة 2010. ورغم تحسن المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم بحوالي %10، سجل معدل الادخار الوطني تراجعا لينتقل من%30,8 من الناتج الداخلي الإجمالي إلى %28,8 سنة 2011. وعرف الاستثمار الإجمالي (المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون)، خلال سنة 2011، ارتفاعا طفيفا، حيث بلغ معدله %35,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %35,1 سنة 2010.  وبالتالي، سجل حساب الادخار- الاستثمار تفاقما في عجز التمويل، لينتقل من%4,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى %6,6 سنة 2011.

ومن جهتها، تميزت المالية العمومية خلال سنة 2011، حسب تنفيذ الميزانية، بارتفاع للحاجيات التمويلية، حيث بلغ العجز الإجمالي %6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض %3,7 سنة 2010. وهكذا، بلغت النفقات الجارية %23,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %19,8 سنة 2010، نتيجة الزيادة الهامة لنفقات الموازنة والنفقات الإضافية الناتجة عن الزيادة في الأجور. وبالموازاة مع ذلك عرفت المداخيل الجارية، ارتفاعا لتصل إلى %21,7 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %21 سنة 2010. وبالتالي، أدت هذه التطورات إلى عجز في الرصيد الجاري بحوالي %0,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض فائض في الميزانية بحوالي %2,9 سنة 2010. وواصلت نفقات استثمارات الإدارات العمومية، تسجيل مستويات مرتفعة لتبلغ %6,2 من الناتج الداخلي الإجمالي.

ومن جهته، عرف القطاع النقدي ارتفاعا للكتلة النقدية ب %6,9 سنة 2011 عوض %4,8 سنة 2010. ويمكن تفسير هذه الوتيرة المتواضعة، جزئيا، بانخفاض مهم لصافي الموجودات الخارجية ب %12,4 لتستقر في حوالي 168,8 مليار درهم، حيث لم تمثل سوى 5,1 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2011 عوض 8 أشهر كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2010. وبالمثل، عرفت القروض على الاقتصاد ارتفاعا بحوالي %10,3 سنة 2011 عوض %22,4 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2009، في حين سجلت القروض على الخزينة زيادة ب %25,1، مبرزة أهمية التمويل النقدي لحاجيات الخزينة.

* 1. **آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012**

ترتكز آفاق النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2012، على مجموعة من الفرضيات، تهم تطور المحيط الدولي والوضعية الاقتصادية الداخلية.

وهكذا، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب خلال سنة 2012، تراجعا في وتيرة نموه، لتسجل فقط %2,1 عوض%5,6 سنة 2011. وسیصل متوسط سعر النفط الخام إلى 99 دولارا للبرمیل عوض 104,2 دولارا للبرمیل سنة 2011، في حين سينخفض متوسط سعر المواد الأولية غير الطاقية بحوالي %14. وستعرف قیمة الیورو مقابل الدولار استقرارا في حدود 1,36 سنة .2012 كما تعتمد هذه الفرضيات على استقرار مداخيل السياحة الدولية وتحويلات المغاربة المقیمین بالخارج في المستويات المسجلة سنة 2011. وستعرف الاستثمارات الأجنبیة المباشرة انتعاشا طفيفا ب%10 بعد الانخفاض الكبير ب %37,2 سنة 2011.

وبخصوص العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية الداخلية، تعتمد الفرضيات الأساسية على إنتاج للحبوب لا يتجاوز 60 ملیون قنطار خلال الموسم الفلاحي الحالي، وعلى المقتضيات المعلنة في مشروع القانون المالي لسنة 2012، فيما يتعلق بنفقات التسيير والاستثمار.

وفي هذا السياق، سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012، تباطؤا في وتيرة نموه لتصل إلى %4,1 عوض %4,8 سنة 2011.

وسيعرف القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) تراجعا طفيفا في وتيرة نموه لتنتقل من %4,7 سنة 2011 إلى %4,3 سنة 2012. وسيعرف القطاع الثالثي (الخدمات التسويقية وخدمات الإدارات العمومية)، ارتفاعا ب %5,2 عوض %4,5 سنة 2011، مستفيدا من انتعاش بعض الخدمات التسويقية، باستثناء القطاع السياحي الذي يمر بمرحلة صعبة خلال هذه السنة.

ومن جهته، سيعرف القطاع الأولي، بناء على الفرضية المعتمدة بالنسبة لإنتاج الحبوب، انخفاضا في قيمته المضافة ب %2,2. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف المناخية إلى غاية نهاية شهر يناير 2012، تميزت بتراجع التساقطات المطرية بحوالي %27 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الطلب الداخلي دعمه لنمو الاقتصاد الوطني، حيث سيسجل كل من حجم استهلاك الأسر وحجم استهلاك الإدارات العمومیة والتكوین الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا، سيصل على التوالي إلى %5 و %2و%6. وهكذا، ستعرف مساهمة الطلب الداخلي زيادة لتصل إلى 5,4 في النمو سنة 2012 عوض 4,8 نقط سنة 2011. وبالتالي، سيواصل الاقتصاد الوطني استفادته من دعم أسعار الاستهلاك ومن التحكم في معدل التضخم في حدود %2,1 سنة 2012 عوض %1,3 سنة 2011.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجیة من السلع والخدمات، فإنها ستفرز من جديد مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بحوالي 1,3 نقطة، ويعزى ذلك، أساسا، إلى تسارع وتیرة نمو الواردات، نتيجة التأثیر المضاعف للطلب الداخلي.

وعلى مستوى تمویل الاقتصاد، سيعرف عجز المواد ( مبادلات السلع والخدمات بالقيمة) تفاقما ليستقر في %14,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2012 عوض %13,8 سنة 2011. ويعكس هذا التطور تدهورا لمعدل تغطية الواردات بالصادرات من السلع والخدمات، حيث سيصل هذا المعدل إلى %73 سنة2012 عوض %80 قبل سنة 2007.

ومن جهته، سيرتفع الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة أقل من وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ليفرز، بالتالي، تحسنا طفيفا للادخار الداخلي، الذي سينتقل من %23 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى %23,6 سنة 2012. وأخذا بعين الاعتبار للمداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، التي تمثل %6,3 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيعرف معدل الادخار الوطني تحسنا طفيفا، ليصل إلى %29,9 سنة 2012. غير أن الاستثمار الإجمالي سيواصل منحاه التصاعدي ليستقر في حوالي %37 من الناتج الداخلي الإجمالي، الشيء الذي سيؤثر على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، لتبلغ بذلك حاجياته التمويلية %7,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض %6,6 سنة 2011.

1. **على ضوء هذه التوقعات الاقتصادية لسنة 2012 : أية قابلية للاستمرار في ظل نموذج للنمو الاقتصادي يعتمد على الطلب الداخلي ؟**

يبدو أن نموذج النمو الاقتصادي المعتمد على الطلب الداخلي منذ سنة 2000، بدأ يفرز مؤشرات تراجعه خاصة فيما يتعلق باستدامة القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. وفي غياب إنتاج وطني يعتمد على الأنشطة التصديرية ويتطور بوتيرة كافية للحد من عجز الميزان التجاري، أدى الطلب الداخلي، كمحرك للنمو الاقتصادي، إلى تفاقم العجز الداخلي والخارجي للبلاد منذ سنة 2007.

وهكذا، عرف الحساب الجاري لميزان الأداءات خلال سنة 2007، وللمرة الأولى رصيدا سالبا، بعد الفائض الذي سجله لعدة سنوات، حيث بلغ 0,1-% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2007 ليتفاقم منذ ذلك التاريخ، ويصل إلى 6,6-% سنة 2011. وأدت النتائج غير الملائمة للصادرات مقابل تسارع وتيرة الواردات (استفادة باقي العالم من دينامية الطلب الداخلي) إلى تفاقم عجز صافي المبادلات الخارجية، منتقلا من %6,7 الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006 إلى %14 سنة 2011. وبالمثل، انتقل معدل تغطية الواردات بالصادرات من السلع والخدمات من %83,1 إلى %71 خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن المداخيل الجبائية الاستثنائية والسنوات الفلاحية الجيدة والتحسن الظرفي للصادرات، قد مكنت خلال السنوات الماضية من احتواء الضغوطات على التوازنات الماكر واقتصادية. غير أن الاختلالات البنيوية المرتبطة بضعف الإنتاجية والاستثمار وضعف تنوع النسيج الإنتاجي يشكل حاجزا أمام نموذج النمو الاقتصادي، حيث تشكل هذه الاختلالات أهم العراقيل أمام تحسن ميزان المبادلات الخارجية ، لتقلص بالتالي من الهوامش أمام الاقتصاد الوطني للاستفادة من انفتاحه على العالم الخارجي.

يواجه المغرب، حاليا، إشكالية التمويل الاقتصادي التي يفترض أن تندرج ضمن الأولويات ببلادنا، حيث عرفت القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني تدهورا، بالنظر إلى تراجع معدل تغطية الاستثمارات بالادخار من %109 سنة 2006 إلى %80 حاليا.

وقامت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار أشغال تحقيق أهداف الألفية في أفق 2015، بإعداد الآفاق الاقتصادية الوطنية لتحليل استدامة نموذج النمو على المدى المتوسط. وقد تم في هذا الصدد، إعداد ثلاث سيناريوهات:

* سيناريو الأساس الذي يعتمد على فرضية استمرارية التطورات السابقة والاستراتيجيات المعلنة،
* سيناريو تأثر الاقتصاد الوطني بإكراهات تطور المحيط الدولي ،
* سيناريو إعادة التوازن لنموذج التنمية،

**سيناريو الأساس:**

ويعتمد هذا السيناريو على التكلفة الإجمالية للاستثمارات المبرمجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية المعلنة، أي تقريبا 300 مليار درهم خلال الفترة 2011-2015، أي 60 مليار درهم كمعدل سنوي. كما يأخذ هذا السيناريو بعين الاعتبار تأثير إعادة تقييم الأجور، في إطار الحوار الاجتماعي، على نفقات التسيير.

وترتكز الفرضيات الأخرى المعتمدة على:

* المحافظة على نفس المعدلات الضريبية المتوقعة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي،
* انخفاض طفيف لنسبة حقوق الجمارك بالنسبة للواردات،
* اعتماد نسبة تابثة بين الضرائب غير المباشرة وباقي المداخيل بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي،
* زيادة نفقات التسيير بنفس الوتيرة المسجلة بين 2005 و2011،
* استقرار التحويلات الواردة من الخارج ( مداخيل الاستثمارات والتحويلات) في حوالي %7,5 من الناتج الداخلي الإجمالي، كمتوسط سنوي في أفق 2015.
* يفترض أن يصل المتوسط السنوي لسعر النفط إلى 100 دولارا للبرميل، في حين لن تعرف أسعار الفائدة العالمية تغييرات مهمة.
* ستمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة %3 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن يصل المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2011-2015، ​​إلى %5,5 مقارنة ب%4,8 المسجلة خلال السنوات الخمسة الماضية. وبالتالي، سيستقر معدل الاستثمار في حوالي 36% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015. وسيواصل الاستهلاك النهائي للأسر منحاه التصاعدي، بوثيرة نمو ستصل إلى %5,2 كمتوسط سنوي، كما سيسجل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا ب %4,2 سنويا.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الواردات من السلع والخدمات، ارتفاعا ب %5,6 كمتوسط سنوي، نتيجة مواصلة الطلب الداخلي لديناميته. وبالموازاة مع ذلك، ستسجل الصادرات، تحسنا طفيفا بوتيرة %5,7. ورغم أن هذه الوتيرة تفوق وتيرة زيادة الواردات، فإن معدل المبادلات سيعرف تدهورا، وبالتالي سيصل عجز الموارد إلى %14,2 من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط ​​سنوي خلال الفترة 2011-2015.

وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، سيؤدي ارتفاع النفقات العمومية (التسيير والاستثمار)، والتراجع المرتقب للمداخيل الجبائية، إلى تفاقم عجز الميزانية، ليصل إلى %6,3 سنة 2015، أي ما يعادل حوالي 70 مليار درهم عوض 50 مليار سنة 2011. وفي هذه الظروف، سيرتفع إجمالي الدين العمومي المباشر بحوالي 7 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ليصل إلى 60% سنة 2015 (وسيبلغ إجمالي الدين العمومي المباشر حوالي 656 مليار درهم في أفق سنة 2015).

وعلى مستوى المالية الخارجية، فإن حفاظ التحويلات على نفس وتيرة نموها بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي مقابل استنزاف متزايد لصافي مداخيل الاستثمار، سيكون غير كاف لتغطية تفاقم عجز الموارد. وهكذا، سيواصل الرصيد الجاري لميزان الآداءات تدهوره، لينتقل العجز من %6,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى %8,5 سنة 2015. ومن أجل تغطية هذا العجز، وعلى أساس الفرضية المعتمدة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتوقع أن تصل إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن مستوى الدين الخارجي سيصل إلى %37,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015. وسيؤثر هذا التطور على مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة التي ستمثل فقط 3,8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2015.

**سيناريو يفترض سياقا دوليا صعبا**

في هذه الحالة، سيتأثر الاقتصاد المغربي بإكراهات المحيط الدولي، حيث ستتفاقم الوضعية الماكر واقتصادية مقارنة بسيناريو الأساس. ويعتمد هذا السيناريو على سعر للنفط يناهز 150 دولارا للبرميل وعلى مواصلة أسعار الفائدة في الأسواق العالمية منحاها التصاعدي لتستقر في حدود 6%، بفعل تأثير وتيرة الديون السيادية لأهم الدول بمنطقة اليورو ومخاوف من فقدان الثقة في جدارتها الائتمانية.

ويتوقع أن يسجل العجز الإجمالي للميزانية، حسب هذا السيناريو، مستويات عالية ليصل إلى %8,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، في حين سيتفاقم عجز الحساب الجاري الخارجي ليبلغ %10 من الناتج الداخلي الإجمالي، مما سيؤثر على المالية الخارجية وعلى مكانة المغرب في الأسواق العالمية لرؤوس الأموال.

**سيناريو إعادة التوازن**

بالنظر للتطور المؤسساتي والسياسي الذي يشهده المغرب، فإنه يبقى قادرا على تعميق الإصلاحات الهيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف تأمين الاستدامة للنمو الاقتصادي وكذا تقوية التضامن الاجتماعي.

إن تشجيع مساهمة القطاع الخاص، خاصة الوطني لإنجاز الأوراش الكبرى المبرمجة على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي، من شأنه أن يكون له تأثير مزدوج على الميزانية العامة للدولة، من خلال تخفيف عبء النفقات وتحسن المداخيل العمومية.

وحسب الأشغال التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، سيؤدي هذا التطور إلى تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بحوالي نقطة واحدة، وسترتفع الصادرات ب %6,5 سنويا عوض %5,7 في سيناريو الأساس. وسيستقر معدل الاستثمار في حوالي %34,8 من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي ​​خلال الفترة 2011-2015، في حين ستكون مساهمة الاستثمار الخاص كبيرة، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ستصل إلى %5,1 من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2015.

وهكذا سيصل معدل النمو الاقتصادي إلى حوالي %5,8 سنويا بين 2011 و2015 عوض %5,5. كما سيستقر عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الآداءات على التوالي في حدود %3,7 و%4,2 من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2015.

**الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2012**

**-----------------------**

**تطور الناتج الداخلي الإجمالي**

**بالحجم حسب أسعار السنة الماضية (بالنسبة المئوية)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **البنود** | **2009** | **2010** | **2011\*** | **2012\*\*** |
| * **القيمة المضافة للقطاع الأولي............................** | **28,9** | **-2,1** | **5,0** | **-2,2** |
| * **القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي....................** | **0,7** | **4,4** | **4,6** | **4,9** |
| * القطاع الثانوي......................................... | -4,7 | 6,4 | 4,7 | 4,3 |
| * القطاع الثالثي.......................................... | 3,6 | 3,3 | 4,5 | 5,2 |
| **مجموع القيم المضافة...........................................**  صافي الحقوق والرسوم....................................... | **4,8**  4,6 | **3,3**  6,7 | **4,6**  5,9 | **3,8**  7,6 |
| الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي....................... | 1,1 | 4,7 | 4,7 | 5,2 |
| **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم..........................** | **4,8** | **3,7** | **4,8** | **4,1** |
| **تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ..............** | **1,5** | **0,7** | **1,3** | **2,1** |
|  |  |  |  |  |

(\*): تقديرات سنة 2011

:(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2012

**توازن الموارد والاستعمالات بالحجم**

**مؤشرات ماكرو اقتصادية أخرى**

**التغير بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2012\*\*** | **2011\*** | **2010** | **2009** | **البنود** |
| 4,1  4,3  5,0  2,0  6,0  5,0  6,4  -14,8  23,6  29,9  37,0  -7,1 | 4,8  5,3  6,5  1,5  4,5  7,8  6,0  -13,8  23,0  28,8  35,5  -6,7 | 3,7  1,5  2,2  -0,9  -0,7  19,1  18,1  -10,7  25,2  30,8  35,1  -4,3 | 4,8  6,3  4,6  12,1  2,6  -16,1  -5,4  -12,3  24,7  30,2  35,6  -5,4 | * الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي........................... * الاستهلاك النهائي الوطني.................................. * الأسر المقيمة............................................. * الإدارات العمومية....................................... * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت......................... * صادرات السلع والخدمات.................................. * واردات السلع والخدمات.................................... * عجز الموارد..................................................   (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)   * معدل الادخار الداخلي......................................   (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)   * معدل الادخار الوطني.......................................   (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)   * معدل الاستثمار الإجمالي..................................   (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)   * الحاجيات التمويلية للاقتصاد................................   (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) |

(\*): تقديرات

(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

التغير بالنسبة المئوية بالنسبة لأسعار السنة الماضية

المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

**توازن الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2012\*\*** | **2011\*** | **2010** | **2009** | **البنود** |
| 864058  6,5  660136  %5,8  512783  %6,5  147353  %3,3  272147  %7,5  47413  296775  %6,3  412412  %8,5 | 811065  6,1  624125  %9,2  481487  %10  142639  %6,5  253160  %8,0  34697  279064  %10,6  379980  %15,8 | 764302  4,3  571653  %3,6  437715  %4,6  133938  %0,4  234407  %3,6  34027  252223  %20,0  328008  %12,8 | 732449  6,3  551858  %6,4  418461  %4,5  133397  %12,9  226177  %-0,6  34898  210241  %-18,6  290725  %-17,0 | * الناتج الداخلي الإجمالي................................... * الاستهلاك النهائي …….................................. * الأسر المقيمة............................................. * الإدارات العمومية.......................................   التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت.................................  التغير في المخزون..................................................  صادرات السلع والخدمات..........................................  واردات السلع والخدمات........................................... |

(\*): تقديرات

(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

التغير بالنسبة المئوية  والقيمة بملايين الدراهم

المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

1. : وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب ومكتب الصرف [↑](#footnote-ref-1)
2. : خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي واللجنة الأوروبية [↑](#footnote-ref-2)
3. : ويتعلق الأمر بإعادة بناء البنيات التحتية المدمرة جراء الزلزال والتسونامي الذي عرفته اليابان في مارس 2011. [↑](#footnote-ref-3)
4. : حسب المعهد الوطني لتحليل الظرفية التابع للمندوبية السامية للتخطيط. [↑](#footnote-ref-4)